بنك الخليج
GULF BANK

الكويت ١٣ مايو ٢٠١٨

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً رفع تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج من الشريحة الثانية لرأس المال من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جهاد خضر
مساعد مدير عام
رئيس وحدة الإلتزام الرقابي والإفصاح

بنك الخليج GULF BANK

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	١٣ مايو ٢٠١٨
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	• السندات المساندة من الشريحة الثانية لرأس المال البالغة ١٠٠ مليون د.ك. • مؤهلة بموجب تعليمات بازل ٣ الصادرة عن بنك الكويت المركزي • رفع تصنيف السندات إلى "BBB+" من "BBB"
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف:** • جودة وتحسن الأصول الناتجة عن القروض، توافر احتياطي مرتفع لتغطية خسائر القروض ونسب تغطية فعالة. • معدل كفاية رأس المال قوي مدعوم بنسبة عالية في الشريحة الأولى. • وضع جيد للسيولة، قوة صافي نسبة الأصول السائلة ونسبة مرتفعة جداً لتغطية السيولة. • تحسن الربحية التشغيلية • قوة شبكة فروع البنك المحلية **عوامل تقييد التصنيف:** • تركزات العملاء في قاعدة الودائع وبعض التركزات في القروض، استمرار الانكشاف الكبير للبنك على قروض القطاع العقاري بالرغم من التحسن الملحوظ في هذه المحفظة. • استمرار الربحية المتواضعة في صافي الدخل بسبب زيادة المخصصات. • احتمال بروز التحديات في البيئة التشغيلية مع الأخذ بأسعار النفط المنخفضة نسبياً وسوق العقار الضعيف.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	• لا يوجد تأثير مالي على البنك • رفع تصنيف السندات إلى "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة
النظرة المستقبلية	مستقرة
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	**<u>ترجمة الملخص التنفيذي:</u>** قامت وكالة التصنيف العالمية كابيتال انتليجنس برفع تصنيف السندات المساندة من الشريحة الثانية لرأس المال لبنك الخليج إلى "BBB+" من "BBB" وذلك تماشياً مع رفع تصنيف القوة المالية للبنك إلى "A-" من "BBB+". ويأتي تصنيف

السندات أقل بدرجة واحدة من تصنيف القوة المالية للبنك وذلك نظراً للطبيعة الخاصة للسندات المساندة التي تشمل بند "عدم جدوى الاستمرار" بموجب تعليمات بازل ٣ الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ويسمح هذا البند بشكل أساسي لبنك الكويت المركزي – حسب تقديره – بأن يشترط شطب السندات بالكامل. وعلى الرغم من عدم وجود إرشادات واضحة حول المؤشرات المالية التي قد تؤدي إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء، من المفترض أنه لن يتم تفعيل هذا البند طالما يحافظ البنك على الحد الأدنى لكفاية رأس المال المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي، ويتم احتسابه بعد أن يكون البنك قد التزم بتجنيب المخصصات وفقاً للمتطلبات الرقابية. وعلاوةً على ذلك، فإن اتخاذ أي مثل ذلك الإجراء من المفترض أن يسبق أي دعم حكومي قد يتم توفيره. ولذلك ، يجب أن تكون نقطة البداية لإسناد أي تصنيف قائمة على تصنيف يستثني بشكل خاص الدعم الحكومي، أي القوة المالية للبنك. وهذه السندات تعتبر مؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل ٣ الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ويدعم رفع التصنيف التحسن الجيد والمستمر في جودة الأصول الناتجة عن القروض، وقوة رأس المال، وأوضاع السيولة الجيدة فقد انتعشت الربحية التشغيلية للبنك في العام ٢٠١٧ مما وفر قدرة أكبر على امتصاص المخاطر بصرف النظر عن الارتفاع الكبير في نسبة تغطية احتياطي خسائر القروض في نهاية عام ٢٠١٧. كما يعكس هذا التصنيف المركز الجيد للبنك وشبكة فروعه المحلية.

أما العوامل الرئيسية المقيدة للتصنيف فتبقى تركزات العملاء في قاعدة الودائع وبشكل أقل في محفظة القروض. ولا تزال نسب تركزات ودائع العملاء مرتفعة على الرغم من كون ذلك عاملاً مشتركاً مع بنوك كويتية أخرى وهناك قدرة كبيرة على مواجهتها نظراً لكون معظم كبار المودعين من الجهات الحكومية حيث حافظت هذه الودائع على استقرارها كما في السابق. ومن العوامل المقيدة الأخرى للتصنيف هي بيئة التشغيل التي لا تزال مليئة بالتحديات (على نحو مشترك مع سائر البنوك) بالنظر إلى الانتعاش الاقتصادي المعتدل وظروف السوق العقارية التي لا تزال ضعيفة بعض الشيء في الكويت. وقد قامت الوكالة بتثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة" لتصنيف السندات.

حافظ بنك الخليج على مركزه كثالث أكبر بنك تقليدي تجاري من حيث إجمالي الأصول المجمعة في الكويت تدعمه قوة شبكة فروعه في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد. وقد استمر البنك بتحقيق النمو في إجمالي أصول البنك وفي محفظة القروض في العام ٢٠١٧ كما واصلت مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض بالتحسن. وقد ساهمت الإجراءات التصويبية والمزيد من عمليات شطب القروض في تخفيض نسبة القروض المتعثرة إضافةً إلى النسب المرتفعة في احتياطي خسائر القروض وتوافر مراكز تغطية فعالة وتحسنهما بشكل أكبر في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من الإنكشاف الكبير نسبياً للبنك على القطاع

العقاري، إلا أن التحسن الملحوظ في جودة هذه المحفظة يعتبر تطوراً إيجابياً في ظل الأوضاع السائدة لسوق العقار في الكويت الذي لا يزال ضعيفاً. وقد حققت مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض لدى بنك الخليج نتائجاً أفضل من معدلات سائر البنوك في نهاية العام ٢٠١٧ وهي مؤشرات مهمة لدعم التصنيف.

وتأتي قاعدة التمويل السليمة والأوضاع الجيدة للسيولة في البنك مدعومة بقاعدة راسخة من ودائع العملاء بالرغم من تركزات تلك الودائع كما هو الحال لدى البنوك الأخرى في مواجهة هذا القطاع. ومن عوامل تخفيف مخاطر تلك التركزات طبيعة الودائع الكبيرة التي تعود لكيانات حكومية أو شبه حكومية وتعتبر مستقرة عموماً. وكانت المؤشرات الرئيسية للسيولة الناتجة عن القروض في البنك قد تراجعت بشكل معتدل نظراً لتباطؤ نمو ودائع العملاء مقابل تمديد آجال القروض وكذلك انخفاض الأرصدة النقدية. وبالرغم من ذلك، فقد حافظت مؤشرات السيولة في البنك على مستوى جيد تفوقت على سائر البنوك. وتعتبر الميزانية العمومية لبنك الخليج قوية مدعومة برأس المال. وفي حين تراجع معدل كفاية رأس المال بشكل طفيف على خلفية النمو السريع للأصول المرجحة بالمخاطر، إلا أن قاعدة رأس المال حافظت على مستوياتها الثابتة مع توفر حصة جيدة من حقوق المساهمين في الشريحة الأولى من رأس المال (CET1). هذا وقد تحسنت كل من نسبة الرفع المالي المطلوبة بموجب تعليمات بازل ٣ ونسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول.

وبالنسبة لإيرادات البنك، فإن الارتفاع المتواضع المستمر في صافي الربح يعتبر عاملاً مقيداً لكنه محدود للغاية نظرًا لقوة الربحية التشغيلية وتحسنها، فقد تعافى صافي الإيرادات من الفائدة لدى بنك الخليج بفضل التوسع في محفظة القروض واتساع هامش صافي الفائدة الذي عوّض أيضًا عن انكماش الإيرادات من غير الفوائد. وقد ساهمت الزيادة المعتدلة في مصروفات التشغيل في تحقيق نمو سليم على مستوى التشغيل وعلى الرغم من ارتفاع صافي تكلفة المخصصات، فقد أعلن البنك أيضًا عن زيادة جيدة في صافي الربح. وقد تحسنت معدلات الربح التشغيلي والصافي في العام ٢٠١٧ بالرغم من بقاء الربحية أقل من معدلات سائر البنوك على المستوى التشغيلي.